وكما هو معروف، تشكلت لجنة التوفيق من ثلاث دول، هي فرنسا وتركيا والولايات المتحدة الاميركية، حيث عكس هذا التشكيل اوزان القوى الدولية في ذلك الحين. وباشرت اللجنة عملها بدعوة الحكومات العربية الى مؤتمر عقد في بيروت بتاريخ ٢١/٣/١٩٤٩؛ ثمّ زارت تل ـ ابيب سنة ١٩٤٩. وافضت مساعي اللجنة الى عقد مؤتمر لوزان (٢٦/٤/١٩٤٩) الذي تمخض عن توقيع بروتوكول تضمن: «١ ـ اتخاذ الخارطة الملحقة بقرار الجمعية العامة الصادر في ٢٩/١١/١٩٤٧ (قرار التقسيم) اساساً للمحادثات بشأن مستقبل فلسطين، مع بعض تعديلات اقليمية تقتضيها اعتبارات فنية؛ ٢ ـ ارتداد (اسرائيل) الى ما وراء حدود التقسيم؛ ٣ ـ تدويل القدس؛ ٤ ـ عودة اللاجئين، وحقهم في التصرف بأموالهم واملاكهم، وحق التعويض للذين لا يرغبون في العودة»[٤].

ويمكن للمرء ان يتصوّر ان هذه المبادىء لا تختلف عن موقف الاتحاد السوفياتي. لكن اللجنة عجزت عن تنفيذ بنود البروتوكول، بسبب تنكّر اسرائيل لالتزاماتها، بعد أن حصلت على عضويتها في الامم المتحدة؛ فأعلنت اللجنة فشل مؤتمر لوزان وانهاء اعماله؛ وسيطر العجز والشلل على اللجنة التي اقتصرت انجازاتها الفعلية على تأليف لجنة فرعية لوضع برنامج بشأن المساعدة في ما يتعلق باللاجئين، على الرغم من انه، في اثناء انعقاد الجمعية العامة للامم المتحدة (١٩٥٢)، أثار الاتحاد السوفياتي موضوع عجز اللجنة، واقترح حلّها.

دخول الاتحاد السوفياتي المنطقة

بعد انتهاء عمل «لجنة التوفيق» الى الفشل، مرّت قرابة اربعة وثلاثين عاماً قبل ان يعاد طرح فكرة عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط، كما جاءت على لسان الرئيس المصري الراحل انور السادات، في خطابه الى مجلس الشعب المصري، في اليوم العاشر لحرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣. خلال السنوات الـ ٣٤ تلك، شهدت العلاقات السوفياتية ـ العربية، وخاصة مع مصر وسوريا والعراق والجزائر، تحوّلات هائلة تركت بصمات واضحة في كل مجالات الحياة، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لهذه البلدان، التي وجدت في الاتحاد السوفياتي حليفاً قوياً لتعزيز استقلالها السياسي، والاقتصادي، في مواجهة الضغط الامبريالي لاستعادتها تحت خيمة نفوذه.

وباستطاعتنا القول ان العام ١٩٥٥، الذي تمّت فيه صفقة الاسلحة بين مصر وتشيكوسلوفاكيا، كان عاماً حاسماً في تطور العلاقات السوفياتية مع دول المنطقة؛ «فلم يكن احد يشك، منذ ٢٧ ايلول [سبتمبر] (تاريخ معاهدة صفقة الاسلحة) في ان تشيكوسلوفاكيا ليست سوى وسيط، وأن الاتفاق الذي وقّع معها سيؤدي الى دخول الاتحاد السوفياتي الى الشرق الاوسط»[٥].

وجاءت اتفاقية صفقة الاسلحة هذه بعد اقل من ستة شهور على بيان وزارة الخارجية السوفياتية (١٦/٤/١٩٥٥) الذي تضمنّ «اسس سياسة اقليمية واعادة نظر شاملة للعلاقات الدولية»[٦] منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية؛ حيث جاء في البيان «ان الاتحاد السوفياتي لا يمكنه ان يبقى غير مبال بتطور الوضع في الشرقين، الادنى والاوسط، لأن تشكيل كتل واقامة قواعد عسكرية اجنبية في اراضي الشرقين، الادنى والاوسط، يطولان مباشرة أمن الاتحاد السوفياتي. ويمكن فهم موقف الحكومة السوفياتية اكثر بالنظر الى كون الاتحاد السوفياتي يقع على الحدود المباشرة لهذه البلدان». وشدّد البيان على ان المصلحة المشتركة لبلدان المنطقة والاتحاد السوفياتي تقتضي النضال، معاً، ضد العدو المشترك، الامبريالية، التي تهدد استقلال الاولى وأمن الثانية[٧].